

محمد بوكبوط (2005)، السلاطين العلويون والأمازيغ (نصوص مختارة)، نشر دار أبو رقرق، الرباط، 155 صفحة.

صدر للأستاذ محمد بوكبوط، في صيف سنة 2005 بالرباط، كتاب يحمل عنوان : السلاطين العلويون والأمازيغ (نصوص مختارة). ويحتوي إضافة إلى المقدمة والخاتمة على خمسة مباحث متباينة الحجم. فالمبحث الأول جاء في ثماني عشرة صفحة. أما المبحث الذي يليه فلا يتجاوز عدد صفحاته عشرة، وبينما يتكون المبحث الثالث من ثلاثة وعشرين صفحة، فإن المبحث الرابع يتكون من نفس عدد صفحات المبحث الأول (أي 18 صفحة). هكذا بلغ مجموع عدد صفحات المباحث الأربعة الأولى مجتمعة 69 صفحة، في حين أن المبحث الخامس والأخير يتكون بمفرده من 75 صفحة أي أنه يشكل ما يزيد قليلاً عن نصف محتوى الكتاب.

أما من حيث المضمون، وكما يدل العنوان على ذلك ، فالكتاب عبارة عن مجموعة من النصوص التي انتقاها المؤلف بشكل متفاوت من بعض المصادر التي تناولت تاريخ الدولة العلوية مثل تاريخ الضعيف الرباطي، ونشر المثاني للقادري، والبستان الطريف للزياني، والجيش العرمرم لأكنسوس، والاستقصا للناصرى، وتاريخ تطوان لمحمد داود. قام المؤلف، من خلال تلك النصوص، برصد ومساءلة العلاقات التي كانت قائمة بين السلاطين العلويين والقبائل الأمازيغية منذ ظهور الحركة العلوية بتافيلالت، زمن مولاي علي الشريف (1631م)، إلى وفاة السلطان مولاي الحسن الأول سنة 1893م.

أشار المؤلف، منذ البداية، إلى أن موضوع هذه العلاقات اختزلته جل المصادر والدراسات التي تناولته، في الصراع بين الطرفين "بسبب ما جبل عليه الأمازيغ من قوة شكيمة ونزوع للعصيان واضطرار السلاطين" إلى اللجوء إلى استعمال القوة لإخضاعهم للأحكام. لكنه يضيف أنه لا يتوخى تصحيح هذه الصورة بقدر ما ينتقي هذه النصوص، لاسيما التي كانت مغمورة. وإذ حاول وضعها في سياقها التاريخي بعد نقدها، فإنه علق عليها تارة، وأوردها تارة أخرى بدون تعليق لكونها "تتطق بوقائعها" حسب تعبيره.

إذا جاز لنا أن نلخص ما ورد في الكتاب من معلومات وأفكار، يمكن القول بأن تاريخ علاقات السلاطين العلويين مع القبائل الأمازيغية، خاصة بالأطلس الكبير الأوسط والمتوسط وسهل أسايس(سايس) قد تخللته فترات تقارب وتنافر وذلك لأسباب مختلفة، منها ما هو متعلق بتناقض مصالح الطرفين أو ما له علاقة بالحس السياسي الذي اختلفت درجته من سلطان إلى آخر أو ما تعلق بتصفية حسابات داخل الجهاز المخزني نفسه والذي أصبح بمرور الوقت قوة ضاغطة على السلطان بدل أن يكون قوة مساعدة وفعالة.

وكما سبق الذكر، فقد تتبع المؤلف تلك العلاقات حسب العهود مبينا ما اتسمت به وما هي الأطراف الفاعلة فيها من كلا الجانبين.

قبل الدخول في إبراز مختلف أطوار تلك العلاقات بشيء من التفصيل، تجدر الإشارة إلى أن المؤلف توقف عند تحامل بعض المؤرخين، لا سيما الناصري، على الأمازيغ الذين لم يتورع في وصفهم بشتى النعوت القذحية كلما تحدث عنهم من قبيل: أعداء الدولة، والسفهاء، والجهال، والمعصبون للبربرية. هذا في الوقت الذي نجده لا يتحدث بمثل هذه النعوت كلما تعلق الأمر بأطراف أخرى، خصوصاً وأن مسؤوليتها ثبتت فيما وقع من أحداث جسام هزت أركان الدولة العلوية. هنا، لا بد من إيلاء ملاحظة عامة تهم ما وصلنا من معلومات حول هذه الفترة، وهي أنها صادرة عن مؤرخين وكتاب كانت لهم مواقف رسمية، أي أنها تتنظر إلى الأحداث من جانب واحد بحيث تظل ناقصة وتحدث عن القبائل الأمازيغية والعربية بالمغرب وفق المصالح الرسمية في ذلك العهد، مما يفرض على الباحث تمحيصها وغربلتها ومقارنتها ببعضها ببعض للاقتراب من الواقع التاريخي.

يتحدث الكتاب عن مختلف أطوار علاقة المخزن العلوي بالقبائل الأمازيغية وسماتها مبينا الظروف المحلية والموضوعية التي تحكمت فيها.

كانت منطقة تافيلالت، موطن الأشراف العلويين، منطلقاً لتلك العلاقات عندما دب الخلاف بينهم وبين أهل تابوعصامت. وكان من عواقبه تدخل القوتين السياسيتين المجاورتين: السملالية والدلائية بالمنطقة وذلك بطلب من العلويين أنفسهم. هذا وقد استغل مولاي محمد هذا التنافس وجمع قوته لمحاربة تابوعصامت وطرد السملاليين من تافيلالت علماً بأن الدلائيين لم يصدر عنهم ما يدل على أنهم أرادوا الاستيلاء على المنطقة بدليل أنهم رغم انتصارهم على مولاي محمد في تافيلالت أبرموا صلحاً مع أبيه سنة 1056 هـ، يتركون المنطقة للعلويين بمقتضاه عدا خمسة قصور توجد بها أملاكهم: واحد في أفركلة والآخر في غريس والثلاثة الباقية على وادي زيز. تأتي أهمية هذا الصلح بالنسبة للعلويين كما ذهب المؤلف إلى ذلك، في اعتراف الخصم بهم كقوة سياسية في منطقة "الصحراء إلى جبل آيت عياش"، وهو ما يمكن اعتباره بالتالي وثيقة ميلاد رسمية لحركتهم، وهذا ما زادهم تشجيعاً بحيث استولى مولاي محمد على القصور الخمسة المشار إليها أعلاه وقتل ممثلي الدلائيين بها. ولأسباب غير واضحة، هرب أخوه مولاي رشيد إلى زاوية الدلاء في الوقت الذي توجه فيه هو إلى المغرب الشرقي للالتفاف حول الدلاء من هناك، وكذا الاتصال بالبحر الأبيض المتوسط للحصول على الأسلحة النارية التي كان في حاجة إليها، والتي -على ما يبدو- كانت أساسية في حسم الأمر لصالح خلفائه من بعده في صراعهم مع القوى الأخرى المناوئة لمشروعهم السياسي. وقلما اهتمت الدراسات المتوفرة في هذا الباب بهذا الجانب الذي ما يزال بحاجة إلى بحث دقيق. وما يؤكد أهمية المغرب الشرقي وسواحله كبوابة على القوى الأوروبية للحصول على الأسلحة النارية أن مولاي محمد ومولاي رشيد تواجها في هذه المنطقة، وقتل الأول من طرف الثاني في بني يزناسن. وتؤرخ هذه المرحلة لما سماه الأستاذ بوكبوط مرحلة صراع الوجود.

بعدما آلت الأمور إلى مولاي رشيد، تطورت الأحداث بشكل سريع لصالحه. فما أن استتب له الأمر في تافيلالت والمغرب الشرقي حتى بادر إلى سلسلة من الهجومات همت فاس وسهل أسايس (سايس) وشمال المغرب الذي قضى فيه على آل النفيس بتيطاوين (تطوان). هذا في الوقت الذي ظل فيه الدلائيون في حالة دفاعية مبررين ذلك بقناعة صوفية مفادها عدم جواز الاقتتال طلباً للملك، خصوصاً إذا تعلق الأمر بالبيت. لذلك، لما تقدم مولاي رشيد إلى زاوية الدلاء لقبه شيخها محمد الحاج وبإيعه ومنحه ما كان بيده من أموال، وسمح له هو وأهله وحشمه بالذهاب إلى تلمسان. أما الباقون فقد أوتي بهم إلى فاس.

بدخول المولى الرشيد إلى زاوية الدلاء وإخضاع جبل فازاز وسهل أسايس (سايس) تكون المرحلة الأولى من تأسيس حكم الأشراف العلويين قد أعطت أكلها وفتحت آفاقاً جديدة أمامهم لتثبيت سلطتهم على المغرب كله، وهو ما توفق في تحقيقه السلطان مولاي إسماعيل.

تناول المؤلف بعد ذلك، بتفصيل، الأحداث التي ميزت عهد ترسيخ دولة الأشراف العلويين المسجد في عهد السلطان مولاي إسماعيل. كما لم يفته تناول أوجه علاقات دولتهم بمختلف القبائل الأمازيغية خلال عهود السلاطين الذين تعاقبوا على حكم المغرب بعد ذلك إلى وفاة السلطان الحسن الأول سنة 1893. وقد لاحظ المؤلف أن التوتر الذي كان يسود علاقة المخزن العلوي بالقبائل الأمازيغية من حين لآخر يعود، من جهة، إلى الشطط الذي كان يمارسه ممثلو المخزن وأعدائه، وإلى تضارب مصالح الطرفين من جهة أخرى، بيد أن تلك العلاقات كانت تتميز أيضاً بالتقارب كلما تطابقت مصالح الجانبين وتبددت عوامل التوتر بينهما. هذا، ولاحظ المؤلف أن تعامل المؤرخين، وخاصة منهم الناصري، مع هذه الأحداث لم يكن دائماً تعاملًا موضوعياً بل كان منحازاً ومجانباً للحقيقة التاريخية التي على المؤرخ الكشف عنها لإثباتها وإبرازها.

في نهاية التحليل، خلص المؤلف إلى بعض الاستنتاجات الهامة لعل أهمها:

1. كثافة العلاقات بين السلاطين العلويين وأمازيغ صنهاجة الأطلس الكبير والأطلس المتوسط؛

2. كان لعوامل اقتصادية واجتماعية وتحديات تاريخية كبيرة وزنها في توجيه أحداث تاريخ المغرب منذ القرن السابع عشر؛

3. الثقل الذي كان للظرفية التاريخية التي شهدتها حوض البحر الأبيض المتوسط على المغرب منذئذ، وما ترتب عنها من تغيير في موازين القوى وذبول تجارة القوافل وانعكاس ذلك على التوازنات الداخلية والخارجية؛

4. شكل الجنوب الشرقي قطب الرحي في تلك التوازنات، إذ شهد انطلاق المشروع العلوي الرامي إلى إعادة بناء وحدة المغرب الحديث، وهو في نفس الوقت منطلق لموجات بشرية كانت قد تضررت من التحولات الأنفة الذكر، ونتج عن ذلك تغيير واضح للخريطة القبلية على نطاق واسع بدءاً من السفوح الشرقية للأطلس الكبير وانتهاءً بوسط البلاد؛

5. كان حتمياً أن يصطدم هذا الزحف البشري الذي كانت القبائل الأمازيغية معنية به في الدرجة الأولى، بأي مشروع يتوخى الضبط والتمركز، وهو ما حدث لما استتب الأمر للعلويين. وإذا قدمت بعض المصادر التصادم مع القبائل الأمازيغية على أنه تقاطب عرقي بين "البربر" و"العرب"، فإن ذلك ليس صحيحاً، بل إنه صدام تحكمت فيه عوامل موضوعية منها تباين مصالح الأطراف المختلفة، إذ، وكما سبق الذكر، دعمت كثير من القبائل الأمازيغية مختلف السلاطين العلويين ضد قبائل أمازيغية أخرى كانت تزحف نحو المناطق الخصبة في وسط البلاد.

إن القضايا المثارة في هذا المؤلف من قبل الأستاذ محمد بوكبوط قد تم تناولها بأسلوب واضح وسلس، غير أنه لم ترد فيه قائمة المصادر والمراجع التي اعتمدها، وربما كان ضرورياً إعطاء نظرة واضحة عنها في المقدمة ليتسنى للقارئ معرفة حيثيات تأليفها لتتضح الصورة لديه أكثر. ومن المستحب تدارك هذا الأمر في طبعة أخرى. كما يستحب تصحيح بعض الأخطاء القليلة الواردة في الكتاب، خاصة منها تلك المتعلقة بتوطيّن زاوية الدلاء التي توجد في الأطلس المتوسط وليس بجبل درن كما ورد في الصفحة 21. هذه الملاحظات لا تنقص في شيء من أهمية هذا المؤلف الذي دشّن مساراً جديداً للبحث التاريخي قصد قراءة ومساءلة النصوص الغميسة وفق نظرة متجددة تتبنى الموضوعية منهجاً وفكراً. ويكفي الأستاذ محمد بوكبوط فخراً أنه وضع تلك النصوص بين أيدي القراء مثيراً انتباههم إلى أهميتها، محللاً الكثير منها. هذا، وجدير بالذكر أن بعضها لا يزال في حاجة إلى دراسة عميقة لما ورد فيها من معلومات مفيدة حول التنظيم القبلي الأمازيغي والعربي بالمغرب خلال العصر الحديث، وما طرأ عليه من تغييرات جراء الأحداث السياسية والعسكرية التي شهدتها المغرب خلال نفس العصر. وتتجلى فائدة النصوص أيضاً في معرفة التأثيرات الاجتماعية والثقافية التي كانت للقبائل الأمازيغية على البنيات الاجتماعية والثقافية الأخرى، تلك التأثيرات التي تفصح عنها بعض الألفاظ الأمازيغية ذات الحمولة الاجتماعية والثقافية العميقة التي تم تصحيحها مثل "يزاوگ" (ص 73-74) "...وهرب محمد واعزيز يزاوگ بدار لالة صافية بنت سيدي محمد رحمه الله خوفاً من العبيد..." أي احتمي - ويزاوگ هو من فعل إزوگ ومنه المزاوگة باللسان الدارج أي الاحتماء. وهناك لفظ أمازيغي آخر ورد في أحد النصوص في صيغته العربية وهو فعل إكسا، مصدره تائيساً التي تعني الرعي والحماية. هكذا ورد عند الضعيف الرباطي أن العربي من بلال باشا زعير على عهد مولاي سليمان تكاسى مع أيت مكيلد أي تصالح معهم وضمنوا حمايته، وخير دليل على ذلك أنه "خرج يصيد قرب محلّتهم" حسب تعبير نفس المؤلف الذي وصف الطقوس المصاحبة لذلك الصلح - الحماية الذي قال عنه أنه كان مناسبة "تخالطت فيه زعير مع بني مكيلد ولعبوا البارود" (ص 100).

لا بد من الإقرار بأن هذه النصوص رغم أهميتها، تظل محدودة ولا تعطي صورة كاملة عما جرى بين مختلف السلاطين العلويين والأمازيغ وغيرهم. ذلك أنها تعرض لتلك الأحداث من منظور رسمي ينحو تارة إلى تشويه صورة الخصم والمغالاة في وصف عصابته وتمرده، وتقدمه تارة أخرى على أنه عرقي، كما ذهب إلى ذلك كثيرا المؤرخ أحمد الناصري. ولئن بين المؤلف بمهارة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي كانت وراء الصراع المسلح الذي كان بين الأمازيغ والسلاطين العلويين خلال الفترة المدروسة، فإن الأمر ربما بدا أعمق من ذلك، ويعود إلى تباين نظرة الطرفين إلى الحكم نتيجة اختلاف المنطلقات الثقافية والفكرية لكل منهما. بتعبير آخر، اختلاف بين نظرة مشرقية تعتمد التمرکز والاستبداد أساساً للحكم ونظرة محلية شمال إفريقية تعتمد الجماعة أساساً للحكم وذلك وفق

عروض

أعراف مضبوطة. إذن، فنحن أمام بنيات وذهنيات اجتماعية وثقافية متباينة، وقد تفتن أكنسوس إلى ذلك حينما قال بأن الأمازيغ "اتفقوا...على أن لا يتركوا للمخزن صولة ولا استبداداً" (ص. 120). وسبق أن أشرنا إلى تعسفات بعض خدام المخزن وكيف كانوا يورطونه، لأغراض شخصية، في أحداث حرجة ومؤلمة في كثير من الأحيان، ربما كان من الممكن تجنبها.

من النقط المهمة المطروحة في هذا الصدد، والتي تبدو جلية من خلال النصوص، هشاشة بنية المخزن التي تأسست على تناقضات إدارية واجتماعية وسياسية وثقافية متباينة، وهو ما جعله على الدوام، عرضة للأعاصير خاصة في فترات انتقال الحكم من سلطان إلى آخر، وبالتالي فالمخزن نفسه كان ضحية لها كلما طرأ طارئ سياسي واجتماعي جديد، مما كان يخلق الأزمة تلو الأزمة، وما أن تنتهي الأولى حتى تبدأ الثانية.

محمد حمام

جامعة محمد الخامس أكادال - الرباط